عَبدُ اللّهِ بْنُ أَبِي صَالِح السَّمّان الْمدنِي
بين التّوثيق والتجريح

زين بن محمد بن حسين العيدروس*

تاريخ تسلُّم البحث : 2024/5/4م تاريخ قبول النشر : 2024/6/2م

الملخص

الاعتماد، في الكلام عن رواة الحديث النبوي، على كتب الرواة والرجال المُختصرة فقط منهج لا تقبله الأمانة العلمية التي تتطلب بذل قُصارى الجهد، والتنقيب والبحث الشديد؛ ليصل الباحث إلى نتيجة مُقنعة ، ذات براهين وحجج رصينة ؛ فلذا جاء البحث عن الراوي ، عَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّان ، بين التوثيق والتجريح، وقد أمعنتُ النظر فيه، ورجعتُ لأصول كتب الرجال، فرأيتُ أنه من الجدير أن أجمع كلام جهابذة علم الرجال، وما يُؤديه النظر والتأمّل التام؛ لأخرجَ بحُكم عادِلٍ، ونتيجة مشفوعة بحجج. ومن أهم أهداف الكتابة في الموضوع: الوصول إلى نتيجة علميّة عادلة في الحكم على الراوي عَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، من غير تقليد، والاطلاع على آراء أهل الحديث قديمًا وحديثًا، جرحًا وتعديلًا في هذا الراوي. وقد اخترت الموضوع ؛ لعدم إفراد هذا الراوي بالكلام عليه جرحًا وتعديلًا، واقتصار بعض أهل الحديث في الحكم على الراوي عَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ على المختصرات من كتب التراجم والجرح والتعديل، مّما أدى إلى تضعيفه، وقد جاء البحث في مقدمة، ومبحثين، وفي كل مبحث مطلبان، وعرضت أقوال أهل الجرح والتعديل في عَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، وبينتُ دعوى الانقطاع بين التابعي عبد الله بن أبي صالح والصحابي أنس بن مالك رضي الله عنه، وناقشت قول الحافظ ابن حجر، وكذلك بعض المعاصرين فيه، وذكرتُ في الخاتمة النتائج والتوصيات. ومن النتائج: ضرورة معرفة أقوال أهل الجرح والتعديل في الراوي الواحد. فالحَاكِمُ من أهل الجرح والتعديل يَتكلَّمُ بحسبِ اجتهادِهِ، وقُوَّةِ مَعارِفِه، فإن قُدِّرَ خطؤه في نقده ، فله أجرٌ واحد. فعَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّان . رحمه الله تعالى، قد وثقه جماعة من أهل الحديث، منهم: يحيى بن معين، والعجلي، وابن سيّد الناس وغيرهم، وتكلّم فيه جماعة، منهم: علي بن المديني وابن حِبّان، وابن حجر. والذي تقتضيه قواعد الحديث، وهو الرأي الأقرب، قبول حديث عبد الله بن أبي صالح؛ ولهذا خرّج له مسلم في صحيحه.

الكلمات المفتاحية: التوثيق، التّجريح، الرواة، الرجال .

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، الخافض والرافع، والمحيي والمُميت، أحيا بسنة نبيّه خلقاً كثيراً وهدى بشريعته قلوبنا عُمياً، فله الحمد أن بعث إلينا سيدنا محمداً بالرسالة، وعلّمنا بعد الجهالة، واختار الله له خير ركب وخير صحب، وجاء بعدهم من التابعين الأخيار، حافظوا على الأخبار، وصانوها من وضع الكذابين الفجار، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار، وعلى آله الأبرار، وأصحابه الأخيار، ومَنْ سار على دربهم إلى يوم القرار، أما بعد:

فقد كثر في الآونة الأخيرة الاعتماد في الكلام عن رواة الحديث النبوي على كتب الرواة والرجال المُختصرة؛ لضعف الهمم، وتقليداً للآخرين في الحُكم على الرُواة والأحاديث، ولَعمري إنّ في ذلك تضييعا للسُنّة وتقصيرا في البحث، وهذا منهج لا تقبله الأمانة العلمية المتينة، والتي تتطلب بذل قُصارى الجهد والتنقيب والبحث الشديد؛ ليصل الباحث إلى نتيجة مُقنعة، ذات براهين وحجج رصينة.

مشكلة البحث: هل عَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّان الْمدنِي . رحمه الله . ضعيف، بحيث لا تقبل مروياته ؟ هل الراوي المذكور أعطي حقه من الكلام فيه جرحاً أو تعديلاً؟ هل حكم الحفاظ على مروياته بالضعف أو بالحسن؟ جاء البحث للإجابة عن هذه التساؤلات.

* أستاذ مشارك بقسم الدراسات الإنسانية – كلية الآداب – جامعة حضرموت.

وقد رأيتُ عند بحثي في حديث: (إِذَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَاهَةً مِنَ السَّمَاءِ عَلَى الأَرْضِ صُرِفَتْ عَنْ عُمَّارِ الْمَسَاجِدِ)[1]، من ضعّفه بسبب بعض رُواته وهو: عَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّان الْمدنِي . رحمه الله . وغيره، دون أن ينقل كلام من وثّقه أو عدّله، وهذا لا يقتضيه الإنصاف، ثم أمعنتُ النظر فيه، ورجعتُ لأصول كتب الرجال، فرأيتُ أن الراوي قد ظُلم، والظلم ظلمات ! فرأيتُ أنه من الجدير أن أجمع كلام جهابذة علم الرجال، وما يُؤديه النظر والتأمّل التام مع النظر لمروياته؛ لأخرج بحكم عادل، ونتيجة مشفوعة بأدلة.

ومن أهم أهداف الكتابة في عَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّان الْمدنِي بين التّوثيق والتجريح ما يأتي:

1- الوصول إلى نتيجة علميّة عادلة في الحكم على الراوي عَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّان الْمدنِي . رحمه الله . من غير تقليد، بأدلّةٍ منهجية صحيحة؛ تطبيقيا لقواعد الجرح والتعديل.

2- الاطلاع على آراء أهل الحديث قديمًا وحديثاً جرحاً وتعديلاً في الراوي عَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّان الْمدنِي.

3- مناقشة بعض أهل الحديث في الحكم على الراوي عَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ؛ وفقا لما وقفت عليه من أقوال الحفاظ فيه، وإعمالاً للمنهج المشهور عند المحدثين.

ومن أسباب اختيار هذا الموضوع:

1- عدم إفراد هذا الراوي عَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّان الْمدنِي بالكلام عليه جرحًا وتعديلًا، وإنما كلمات متفرّقة في كتب تراجم الرُواة والرجال.

2- اقتصار بعض أهل الحديث في الحكم على الراوي عَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّان على المختصرات من كتب التراجم والجرح والتعديل، مّما أدى إلى تضعيفه، مع كونه من رواة صحيح الإمام مسلم، فحصل له ظلم ورد لمروياته على سبيل التفرّد بروياتها.

ومنهجي في البحث: اتبعتُ في البحث المنهج الاستقرائي، فتتبعت أقوال الحفاظ وأهل الحديث في الراوي عَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، كما اتبعتُ المنهج المقارن فقارنت بين أقوال أهل الحديث قديماً وحديثا . فيما وقفتُ عليه فيه . جرحاً وتعديلاً مع إعمال قواعد الجرح والتعديل؛ بغية الوصول إلى حكم تطمئن إليه النفس.

الدراسات السابقة:

لم أجد . حسب اطلاعي وعلمي . فيما وقفتُ عليه مَنْ كتَبَ في التراجم والرُواة والأجزاء الحديثيّة مَنْ أفردَ الراوي عَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّان الْمدنِي . رحمه الله . ، وجمع الكلام فيه تعديلًا و جرحًا.

وقد رتّبتُ هذا البحث في مقدمة، ومبحثين، وفي كل مبحث مطلبان، وخاتمة، على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف بـعَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّان الْمدنِي، وأقوال أهل التعديل والتجريح فيه، وبيان دعوى الانقطاع بينه والصحابي أنس بن مالك رضي الله عنه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بـعَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّان الْمدنِي وأقوال أهل الجرح والتعديل فيه.

المطلب الثاني: دعوى الانقطاع بين التابعي عبد الله بن أبي صالح والصحابي أنس بن مالك رضي الله عنه.

المبحث الثاني : كلام الحافظ ابن حجر والألباني في عَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، وكلام بعض المتأخرين فيه، وفيه مطلبان مطالب:

المطلب الأول: كلام الحافظ ابن حجر والألباني في عبد الله بن أبي صالح والتعليق عليهما

المطلب الثاني : كلام مفيد لبعض المتأخرين في عبد الله بن أبي صالح يُؤيد ما توصلت إليه.

الخاتمة : وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المطلب الأول:

التعريف بـعَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّان الْمدنِي وأقوال أهل التعديل و التجريح فيه

أولاً: التعريف بـعَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّان

هو : عَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّان الْمدنِي، وهو من التابعين، واسم أَبِيه ذكْوَان، ويُلقّب عبد الله: عباداً، ويُقال له عبّاد بن رَقِيبَة.

روى عن: الصحابي الجليل أنس بن مالك رضي الله عنه، وروى عن أبيه ذكْوَان بن أبي صالح السَّمَّان، وعن سعيد بن جبير

روى عنه: جابر بن سليم الزرقي المدني، وعبد الله بن الوليد المزني البصري، وعبد الملك بن جريج، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، وموسى بن يعقوب الزمعي، وهشيم بن بشير[2].

ثانياً: أقوال أهل الجرح والتعديل في عَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّان:

قال يحيى بن معين: أبو صالح السمان كان له ثلاثة بنين سهيل بن أبى صالح وعباد ابن أبى صالح وصالح بن أبى صالح كلهم ثقة[3].

وقال الخزرجي: وَثَّقَهُ ابْن مَعِين، وَقَالَ ابْن الْمَدِينِيّ: لَيْسَ بِشَيْء، لَهُ عِنْدهم حَدِيث، قَالَ الترمذي: حسن غَرِيب[4][5]، وروى له مسلم في صحيحه[6]. في أصل الباب حديث: (يَمِينُكَ على ما يُصَدِّقُكَ عليه صَاحِبُكَ) والحديث الذي بعده، وقال عنه الذهبي . رحمه الله . : صالح[7]، وقال الذهبي أيضاً: (عبد الله بن أبي صالح السمان عن أبيه وسعيد بن جبير، وعنه ابن أبي ذئب وهشيم، مختلف في توثيقه، وحديثه حسن) [8].

وقال القاضي **عياض** . رحمه الله . بعد الحديث عند مسلم: (وعبّاد بن أبي صالح هذا هو عبد الله بن أبى صالح، وهو أخو سهيل بن أبي صالح وصالح بن أبي صالح. قال يحيى بن معين: **كلهم ثقات**. وزاد البخاري فيهم: محمد بن أبي صالح ذكوان، قال البخاري: وقال علي . ابن المديني: عبّاد بن أبي صالح بن أمين. قال بعضهم: وهذا الحديث ممّا ضعف على مسلم وحديث " عشر من الفطرة ")[9].

وقد نقل بعض أهل الحديث كمغلطاي والذهبي عن الإمام البخاري قوله في عبد الله ابن أبي صالح: منكر الحديث[10]. وهذا غير صحيح، فلعلَّ ذلك وهم، بنسبة النكارة لابن أبي صالح، وإنما قال ذلك البخاري في عَبْد اللَّه بْن ذكوان، وليس عبد الله بن أبي صالح؛ ولعل الوهم سببه تشابههما في اسم ذكوان، فابن أبي صالح والده ذكوان، وعبد الله الذي قال عنه البخاري: منكر، والده أيضاً اسمه ذكوان[11]؛ ولكي يتّضح الأمر ننقل كلامه في الاثنين معاً حسب ترتيبه لهما، قال البخاري . رحمه الله:

(229 – **عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانُ:** عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمِينُكَ عَلَى مَا يَصْدُقُكَ بِهِ صَاحِبُ الْيَمِينِ، رَوَى عَنْهُ هُشَيْمٌ، وَيُقَالُ: عباد ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شَيْبَةَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ عَنْ عَبَّادِ بن أَبِي صَالِحٍ: عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا سَبْقَ إِلا فِي نَصْلٍ أَوْ حَافِرٍ أَوْ خُفٍّ.

230 – **عَبْد الله بْن ذكوان،** قَالَ عَبْد الصمد: حَدَّثَنَا عَبْد الله حَدَّثَنَا: مُحَمَّد بْن المنكدر، منكر الحديث فِي الأذان)[12]، **فدلّ على أن قول البخاري: منكر الحديث، هو على عبد الله بن ذكوان،** ويدل على هذا أيضاً، أنه ذكر عبد الله بن أبي صالح أيضاً مرّة أخرى في اسم عبّاد ؛ لأنه يُقال له: عبّاد، قال البخاري: (1617 – عبّاد بْن أَبِي صالح السمان واسم أَبِي صالح ذكوان، سمع أباه، روى عَنْهُ ابْن جريج ومُوسَى الزمعي المديني، وروى عَنْهُ حماد ابن سلمة عَنْ عَمْرو بْن دينار: عَنْ عباد بْن ذكوان عَنِ ابْن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في نفقة المتوفّى، وقَالَ شُعْبَة وابْن عيينة عَنْ عَمْرو: عَنْ عطاء عَنِ ابْن عباس رضى الله عنهما، قال علي: عباد ليس بشيء في هذا) [13]، وقد عدَّ

الإمام **الخطيب البغدادي** ترجمة عبّاد ابن أبي صالح وَهّماً من البخاري؛ لأنه لم يجعله عبد الله ابن أبي صالح بترك بيان ذلك، فقال : (فَوَهم فِي تَركه الْبَيَان إِن عبادا هُوَ عبد الله، وَإِن كَانَ النَّاس مُخْتَلفين فِي ذَلِك إِلَّا أَن الصَّحِيح أَنَّهُمَا وَاحِد. وَوهِمَ أَيْضاً حَيْثُ ذكر أَن عبادا يروي عَنهُ ابْن جريج ومُوسَى بن يَعْقُوب، وَلم يضف إِلَيْهِمَا ابْن أبي ذِئْب مَعَ إيراده رِوَايَة ابْن أبي ذِئْب عَنهُ فِي تَرْجَمَة عبد الله بن أبي صَالح. وَالظَّاهِر من هَذَا يَقْتَضِي أَن البُخَارِيّ كَانَ يذهب إِلَى أَن عبادًا الَّذِي روى عَنهُ ابْن أبي ذِئْب غير الَّذِي روى عَنهُ ابْن جريج ومُوسَى، فَإِن كَانَ الْأَمر كَذَلِك فَهُوَ خطأ بِالْإِجْمَاع؛ لأَنا لَا نعلم أَن أحدا فرق بَين شيخ ابْن أبي ذِئْب وَبَين شيخ ابْن جريج ومُوسَى.

وَقد وهم فِي التَّفْرِيق بَين عبد الله وَعبّاد غير وَاحِد من الْأَئِمَّة، وَنحن نذْكر ذَلِك على الِاسْتِقْصَاء، ونبين الصَّوَاب من القَوْل بِالْحجَّةِ الْوَاضِحَة عِنْد ذكرنَا وهم عَليّ ابْن الْمَدِينِيّ، إِن شَاءَ الله تَعَالَى) [14].

قال الإمام **العجلى** الكوفي . رحمه الله . (ت 261هـ): (عبّاد بن أبي صالح السمان: ثقة) [15].

وقال الحافظ **محمد بن محمد بن محمد ابن سيّد الناس**، اليَعْمُري . رحمه الله . (ت 734 هـ): (قال أحمد بن عبد الله . العجلي: سهيل بن أبي صالح ثقة، **وأخوه عبّاد ثقة)** [16].

وقال الحافظ **المزّي** . رحمه الله . : (قَال أَحْمَد بْن عَبد اللَّهِ العجلي : سهيل ثقة، **وأخوه عبّاد ثقة**) [17].

فقول من وثّقه هو القول السديد، ورواية الإمام مسلم عنه توثيق تطبيقي وعملي له، وقد أخرج له في الأصول كما في حديث اليمين[18].

وقال الإمام **الخطيب البغدادي**. رحمه الله: (البخاري قد احتج بجماعة سبق من غيره الطعن فيهم والجرح لهم: كعكرمة مولى ابن عباس في التابعين ، وكإسماعيل بن أبي أويس وعاصم بن علي وعمرو بن مرزوق في المتأخرين، وهكذا فعل مسلم بن الحجاج فإنه احتج بسويد بن سعيد وجماعة غيره اشتهر عمّن ينظر في حال الرواة الطعن عليهم ، وسلك أبو داود السجستاني هذه الطريق، وغير واحد ممّن بعده، فدل ذلك على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه وذكر موجبه) [19].

قال الإمام **ابن الصلاح** . رحمه الله . : (عَابَ عائبون مُسلماً بروايته فِي صَحِيحه عَن جمَاعَة من الضُّعَفَاء أَو المتوسطين الواقعين فِي الطَّبَقَة الثَّانِيَة الَّذين لَيْسُوا من شَرط الصَّحِيح أَيْضاً، وَالْجَوَاب: أَن ذَلِك لأحد أَسبَاب لَا معاب عَلَيْهِ مَعهَا: أَحدهَا أَن يكون ذَلِك فِيمَن هُوَ ضَعِيف عِنْد غَيره ثِقَة عِنْده، وَلَا يُقَال: إِن الْجرْح مقدم على التَّعْدِيل وَهَذَا تَقْدِيم للتعديل على الْجرْح؛ لِأَن الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مَحْمُول على مَا إِذا كَانَ الْجرْح غير مُفَسّر السَّبَب فَأَنَّهُ لَا يعْمل بِهِ، وَقد جليت فِي كتاب معرفَة عُلُوم الحَدِيث حمل الْخَطِيب أبي بكر الْحَافِظ على ذَلِك احتجاج صَاحِبي الصَّحِيحَيْنِ وَأبي دَاوُد وَغَيرهم بِجَمَاعَة علم الطعْن فيهم من غَيرهم، وَيحْتَمل أَيْضا أَن يكون ذَلِك فِيمَا بَين الْجَارِح فِيهِ السَّبَب واستبان مُسلم بُطْلَانه وَالله أعلم. الثَّانِي أَن يكون ذَلِك وَاقعا فِي الشواهد والمتابعات لَا فِي الْأُصُول، وَذَلِكَ بِأَن يذكر الحَدِيث أَولا بِإِسْنَاد نظيف رِجَاله ثِقَات ويجعله أصلا ثمَّ يتبع ذَلِك بِإِسْنَاد آخر أَو أَسَانِيد فِيهَا بعض الضُّعَفَاء على وَجه التَّأْكِيد بالمتابعة، أَو لزِيَادَة فِيهِ تنبّه على فَائِدَة فِيمَا قدمه وبالمتابعة والاستشهاد اعتذر الْحَاكِم أَبُو عبد الله فِي إِخْرَاجه عَن جمَاعَة لَيْسُوا من شَرط الصَّحِيح مِنْهُم: مطر الْوراق وَبَقِيَّة بن الْوَلِيد، وَمُحَمّد بن إِسْحَاق بن يسَار، وَعبد الله بن عمر الْعمريّ، والنعمان ابْن رَاشد أخرج مُسلم عَنْهُم فِي الشواهد فِي أشباه لَهُم كثيرين، وَالله أعلم)[20]، ثم ذكر سببين آخرين أيضاً.

وقال الحافظ **ابن حجر**. رحمه الله: (ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأيّ راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته،

ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا خرج له في الأصول، فإما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا مبيّن السبب مفسراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي، وفي ضبطه مطلقاً أو في ضبطه لخبر بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة عنها ما يقدح ومنها ما لا يقدح، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة، يعني بذلك: أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه قال الشيخ أبو الفتح القشيري في مختصره: وهكذا نعتقد وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا بحجّة ظاهرة، وبيان شاف يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما، قلت: فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح)[21].

وقد ذكره الحافظ **الذهبي** . رحمه الله . في كتابه الذي سمّاه: **(من تُكلّم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث)**[22]، وقال فيه: (أخو سهيل، واسمه **عبد الله، وُثّق**، وقال ابن المديني: ليس بالقوي)، وقال **الذهبي** أيضا فيه: **(مختلف في توثيقه، وحديثه حسن)**[23].

وقول: **السَاجي**، وتبعه **الأزدي**: ثقة، إلّا أنه روى عن أبيه ما لم يُتابع عليه. أقول: هذا مقيد فيما يرويه عبد الله عن أبيه أبي صالح، ولم يتابع عليه وأما ما رواه عن غيره فهو خارج عما ذكره السَاجِي، فهو ثقة، وحديثه حجة. . هذا لو سلّمنا بالقيد الذي ذكره الساجي فيما رواه عن أبيه ولم يتابع عليه [24].

المطلب الثاني:

دعوى الانقطاع بين التابعي عبد الله بن أبي صالح والصحابي أنس بن مالك رضي الله عنه

وأبعد عن الصواب مَنْ قال: إنه لم يسمع من أنس بن مالك رضي الله عنه **فزعم الانقطاع بينهما**، قال الألباني . رحمه الله: (ثم إنه منقطع، فإن عبد الله هذا روى عن أبيه وسعيد بن جبير، وعليه فهو منقطع بينه وبين أنس) [25]، وأعجب من هذا أنه يقول في موضع آخر من الكتاب نفسه [26]، عند حديث رقم (7080): (عبد الله بن أبي صالح: لم أعرفه)، وقد أثبت وصرّح سماع عبد الله بن أبي صالح من الصحابي الجليل أنس بن مالك رضي الله عنه جماعة من أهل الحديث صراحة و ضمناً؛ ومنهم:

1- الحافظ الإمام **الدارقطني** . رحمه الله . المتوفى: (385هـ) في كتابه: **[ذِكرُ أسماء التابعين ومَن بعدهم ممّن صحّت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم]**، قال في ترجمته برقم (587): (عبد الله بن أبي صَالح يُعرف بعبّاد، روى عَنهُ هِشَام بن حسان، وهشيم)[27].

2- والإمام **الخطيب**. رحمه الله . (المتوفى: 463هـ)، قال عنه: وعبد الله بن أبي صَالح حدّث عَن أنس بن مَالك رضي الله عنه، روى عَنهُ: زَافِر بن سُلَيْمَان الْقُهسْتَانِيّ، . ثم ذكر حديثاً رواه عنه .) [28].

وقد روى عنه عن أنس رضي الله عنه جماعة من المُسنِدين، ولم ينفوا سماعه : كأبي نعيم الأصبهاني، والبيهقي، والخطيب البغدادي، والديلمي، وابن عساكر[29].

وممّا يدل على أن عبد الله بن ابي صالح أدرك بعض الصحابة كأنس بن مالك رضي الله عنه وغيره، أن أنس بن مالك رضي الله عنه مات بالبصرة سنة اثنتين وتسعين، وذلك في خلافة الوليد بن عبد الملك[30]، وقبل ست سنين من وفاته رضي الله عنه، وعبد الله بن أبي صالح يغزو مع المغيرة بن أبي بردة ، ممّا يدل إدراكه لأنس رضي الله عنه، وهو ثقة، فروايته

ولو بالعنعنة عن أنس رضي الله عنه محمولة على السماع كما لا يخفى، وثبت أن عبد الله بن أبي صالح كان مع المغيرة ابن أبي بردة في غزوة القسطنطينية، وذلك في سنة ثمان وتسعين في عهد سليمان ابن عبد الملك، عبد الله بن أبي صالح[31].

قال الحافظ **مغلطاي** البكجري . رحمه الله .: (في «طبقات علماء القيروان» لأبي بكر المالكي: يماني، حليف بني عبد الدار، من أهل الفضل. وقال عبد الله بن أبي صالح: كنتُ مع المغيرة بن أبي بردة في غزوة القسطنطينية، ... ولما ذكره أبو العرب في كتابه «طبقات إفريقية» قال: كان . أي: المغيرة . ممن دخلها من أجلة التابعين فأوطنها، وكان وجها من وجوه من بها، وغزا القسطنطينية، وكان على جيش أهل إفريقية) [32]، فهذا يدل على أن عبد الله بن أبي صالح جاهد في سبيل الله تعالى، وكان حاضرا في غزوة القسطنطينية مع المغيرة بن أبي بردة.

عبد الله بن أبي صالح في الطبقة السادسة عند الحافظ ابن حجر:

جعل **الحافظ ابن حجر**- رحمه الله . عبد الله بن أبي صالح في الطبقة السادسة، كما سبق النقل عنه: (عبد الله بن أبي صالح السمّان المدني، ويقال له: عبّاد ليّن الحديث، **من السادسة**) [33]، وقال عن هذه الطبقة: (**السادسة**: طبقة عاصروا الخامسة ، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج) [34]، في ذلك بُعدٌ لأمرين:

الأمر الأول: أن ابن جريج الذي ذكره الحافظ كمثال من أهل الطبقة السادسة، قد روى الحديث عن عبد الله بن أبي صالح، وهذا يبرهن على أنه أعلى منه طبقة على سبيل الغالب، قال الإمام ابن أبي حاتم الرازي . رحمه الله: (عبّاد بن ذكوان وهو ابن ابي صالح السمان، ويقال: عبّاد رقبة روى عن أبيه وسعيد بن جبير، **روى عنه ابن جريج** وموسى بن يعقوب الزمعي وابن ابي ذئب، وروى عنه هشيم) [35]، وذكر العلامة بدر الدين العينى . رحمه الله (المتوفى: 855هـ) في ترجمة والد عبد الله، وهو: ذكوان صالح: أبو صالح السمان، من روى عنه، وذكر أبناءه الثلاثة سهيلاً وعبد الله وصالحًا، وهذا يدل على أن هؤلاء الإخوة في طبقة واحدة[36].

الأمر الثاني: أثبت الإمام الدارقطني والحافظ الخطيب البغدادي . رحمهما الله تعالى . إدراك عبد الله بن أبي صالح لأنس بن مالك رضي الله عنه ، وكذا أثبت إدراكه ضمناً وتطبيقياً غيرهما ممّن روى عن عبد الله بن أبي صالح عن أنس رضي الله عنه، ولم ينفوا سماعه منه أو انقطاع حديثه، فهو إذن ممّن أدرك بعض الصحابة، وعليه فيكون من أهل الطبقة الخامسة عند الحافظ ابن حجر وليس السادسة، والقاعدة الشهيرة تقول: المُثبت مقدّم على النافي؛ إذْ ينفي الحافظ إدراكه لبعض الصحابة، وقول القائلين بأنه من التابعين وأنه روى عن أنس رضي الله عنه مُقدّم ومقبول؛ لإمكانية ذلك من حيث زمنه كما تقدّم بيان ذلك، وهو أيضاً من شيوخ ابن جريج ممّن ذكرهم الحافظ في الطبقة السادسة، فكيف يكون في طبقته؟ أو أنزل منه؟ . أي: من حيث الأغلب [37].

المبحث الثاني:

المطلب الأول:

كلام الحافظ ابن حجر والألباني في عبد الله بن أبي صالح والتعليق عليهما

قال الحافظ **ابن حجر** . رحمه الله: (عبد الله بن أبي صالح السمّان المدني، ويقال له: عبّاد ليّن الحديث من السادسة)[38]، وتليين الحافظ ابن حجر لعبد الله بن أبي صالح فيه نظر؛ فإن المزّي في تهذيبه ومغلطاي في إكماله لم يُلينوه ولم ينقلوا تليينه، وإنما نقلا قول البخاري فيه الذي ذكرناه سابقاً وتم توضيحه، وأنه ليس في عبد الله بن أبي صالح وإنما في شخص آخر، وزاد المزي نقله عن ابن المديني: لَيْسَ بشيءٍ. مع ذكرهما من وثّقه[39]، فهذا اجتهاد من

الحافظ رحمه الله، وليّن الحديث يُعَتد بحديثه عند أهل الجرح والتعديل، ولكن من صرّح بأنه لا يتابع عليه كالساجي ومن معه، فقد قيّدوه فيما رواه عن أبيه، أما عن غيره فهو ثقة . إن قلنا بذلك كما تقدم ذكره.

التعليق على الألباني بتضعيفه عبد الله بن أبي صالح:

وقد أبعد النجعة الألباني . رحمه الله . بتضعيفه عبد الله بن أبي صالح، فقال بعد ذكر من خرّج حديث رفع العاهة: (قلت: وشيخه . أي زافر. عبد الله بن أبي صالح، وهو المدني، ضعيف أيضاً، قال في " التقريب ": " ليّن الحديث ")[40]ـ ثم زعم انقطاعه كما سبق بيانه .، والجواب عن تضعيفه من أمرين:

الأمر الأول: قال الحافظ **ابن حجر** . رحمه الله . عنه: ليّن الحديث، وهو عنده من المرتبة السادسة، وهي أقل جرحاً من التي بعدها السابعة والثامنة، ولكن الألباني، قال بأنه: ضعيف، ومرتبته عند الحافظ ابن حجر الثامنة! قال الحافظ في مقدمة التقريب: (**الثامنة : من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسّر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف**)[41]، فهل التزم الألباني بحكم المراتب؟ أم أنه لا يسير عليها ولا يلتزم بمضمونها ، فيأخذ ما يوافقه، ويردّ ما لا يوافقه ؟!! والحافظ جعل أهل المرتبة السادسة فيمن حصل فيهم الخلاف بين التوثيق والتضعيف، وهؤلاء أحسن حالاً ممّن ضعفوه !! وانظر إلى كلام الحافظ؛ لترى الفرق الواسع والبَون الشاسع بين الألفاظ والمراتب، قال **الحافظ** ـ رحمه الله .: (من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث)[42].

الأمر الثاني: فقد ذكر الحافظ ابن حجر بعض المحدثين في المرتبة السادسة، وقال فيهم بمثل ما قاله في عبد الله بن أبي صالح: ليّن الحديث من السادسة، إلا أنّه حسّن حديثهم . أي: لذاته، وليس لغيره، فافهم هذا فإنّه مُهمٌ .؛ لأنه مختلف فيه بين التوثيق والتضعيف، وهذا يدل على أن للحافظ منهجاً خاصاً في كتابه التقريب، وأنه لم يرد الاستيعاب في الرواة ولو من اختلف فيه، فلذا وجب لزاماً على الباحث الناقد أن يجمع ما قيل في الراوي ويستوعب؛ حتى لا يقع في التناقض أو في ظلم الراوي، فالتجريح والتعديل باب خطير، أو أن الحافظ اختلف رأيه في بعض الرواة ، وإليك نماذج منهم:

1- **عبد الرحمن بن حَبِيبِ بْنِ أَرْدَكَ:** قال عنه **الحافظ :** (عبد الرحمن بن حبيب بن أردك، المدني المخزومي مولاهم، ويقال: حبيب بن عبد الرحمن، **ليّن الحديث،** من السادسة)[43]، وقال عن الراوي نفسه عند حديث: (**ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ الطَّلَاقُ وَالنِّكَاحُ وَالْعَتَاقُ**): (وهو من رواية عبد الرحمن بن حبيب بن أردك، **وهو مختلف فيه، قال النسائي: منكر الحديث، ووثقه غيره، فهو على هذا حسن**) [44].

2- **عبد الله بن الوليد بن قيس المصري :** قال عنه **الحافظ:** (عبد الله بن الوليد بن قيس التجيبي المصري، **ليّن الحديث،** من السادسة مات سنة إحدى وثلاثين د س)[45]، وقال الحافظ عن الراوي نفسه عند حديث: (**كان ﷺ إذا استيقظ من الليل قال: " لا إله إلا أنت سبحانك اللهم إني أستغفرك**... الحديث): (**هذا حديث حسن** ... ثم قال: رجاله رجال الصحيح إلّا عبد الله بن الوليد؛ **فإنه مصري مُختلف فيه**) [46].

3- **إبراهيم بن مسلم العبدي:** قال عنه **الحافظ:** (إبراهيم بن مسلم العبدي أبو إسحاق الهجري، بفتح الهاء والجيم، يذكر بكنيته، **ليّن الحديث، رفع موقوفات،** من الخامسة ق)[47]، وقال عنه عند حديثه : (**من أحسن صلاته حيث يراه الناس، وأساءها إذا خلا، فإنما ذلك استهانة يستهين بها ربه**)، قال ما نصه: (**هذا حديث حسن**)[48].

4- **أبو صالح الخوزي:** قال عنه **الحافظ:** (أبو صالح الخوزي، **لين الحديث،** من الثالثة بخ ت ق)[49]، وقال عند حديثه (**من لم يسأل الله يغضب عليه**): (أخرجه

أحمد والبخاري في الأدب المفرد والترمذي وابن ماجه والبزار والحاكم كلهم من رواية أبي صالح الخوزي بضم الخاء المعجمة وسكون الواو ثم زاي عنه وهذا الخوزي **مختلف فيه،** ضعفه ابن معين وقواه أبو زرعة وظن الحافظ ابن كثير أنه أبو صالح السمان، فجزم بأن أحمد تفرد بتخريجه وليس كما قال، فقد جزم شيخه المزي في الأطراف بما قلته، ووقع في رواية البزار والحاكم عن أبي صالح الخوزي سمعت أبا هريرة)[50].

وقد فرّق جماعة بين الراوي المختلف في توثيقه وتضعيفه ويسمّى المُضعَّف ، وبين الراوي المتفق على تضعيفه، فالأول: محتج به بمفرده، ولا ينزل عن مرتبة الحسن، وعبد الله بن أبي صالح . على التسليم بقبول قول من جرّحه . يمكن عدّه من هذا الصنف، **والثاني:** وهو الضعيف غير المختلف في تضعيفه، فهذا لا يحتج به إلا في الفضائل بشروطه، ولهذا أفرد الإمام **محمد بن محمد بن الجزري** أبو الخير، الدمشقي، الحافظ المقرئ . رحمه الله . (ت833هـ) **الحديث المُضعَّف،** وعرّفه بأنه: الذي لم يجتمع على ضعفه بل فيه تضعيف لبعض أهل الحديث في سنده أو متنه، وفيه تقوية من آخرين، وهو أعلى مرتبة من الضَعيف.

وقال ابن الجزري في منظومته في الحديث:

ثمّ مُضَعَّفٌ وذَاكَ ما وَرَدْ

فيه لبعضٍ ضعْفُ متنٍ أو سندْ

لم يُجْمِعُوا فيه على التَّضعيف

ودُون هذا رُتبَةُ الضَّعيْف

وهو الذي وَلو على ضعْفٍ حصل

وقيل ما لمْ يَكُ للحُسْن وَصَل[51].

قال الحافظ **السخاوي** – رحمه الله –: (أفرد ابن الجوزي عن هذا نوعا آخر سماه المُضعَّف، وهو الذي لم يجتمع على ضعفه بل فيه إما في المتن أو في السند تضعيف لبعض أهل الحديث، وتقوية لآخرين، وهو أعلى مرتبة من الضعيف المجمع عليه. انتهى. ومحلّ هذا إذا كان التضعيف هو الراجح، أو لم يترجح شيء، وإلا فيوجد في كتب ملتزمي الصحة حتى البخاري، مما يكون من هذا القبيل أشياء)[52].

فتضعيف عبد الله بن أبي صالح مطلقاً بسبب الاقتصار على كتب الجرح والتعديل المختصرة لا يليق بالمُحققين.

فاقتصار الألباني . رحمه الله . على التقريب دون البحث عن حاله، ونقل كلام فحول هذا العلم ورجاله، كان سبباً لتراجعه في الحكم على الرواة، فخذ مثالين يدلان على ذلك، ثم رجوعه عن تقليده، وعدم توسّعه في تراجم الرجال:

1- قال في مقدمة سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة[53]: " كل بناء وبال على صاحبه ... ".فرفعته إلى "الصحيحة" (2830) ، والسبب في ذلك أنني كنت قلت في راويه أبي طلحة الأسدي:

" لم يوثقه أحد ... "، وذلك ثقة مني بالحافظ ابن حجر؛ فإنه لم يحك توثيقه عن أحد، ولقوله عنه في "التقريب ": "مقبول "! فكتب أحد إخواني المكلَّفين بالنظر في الكتاب لِإعداده لهذه الطبعة: أن الهيثمي قد أورده في كتابه: "ترتيب ثقات ابن حبان "، فرجعت إلى أصله: " الثقات "، فوجدته فيه، وتابعت البحث والتحقيق، فتبيَّن لي أنه صدوق، وأن الحافظ كان في قوله المذكور غير مصيب. كما فصلت ذلك في المجلد السادس من "الصحيحة")، وقال عن أبي طلحة: (وكنت خالفته في ذلك في " الضعيفة " (رقم 176) اعتمادا مني على أن الحافظ قال في ترجمة أبي طلحة الأسدي من " التقريب ": " مقبول ". يعني عند المتابعة، وإلا فلين الحديث، يضاف إلى ذلك أنه لم يحك في " التهذيب " توثيقه عن أحد) [54].

2- وقال في سلسلته الأحاديث الصحيحة[55] عند حديث: (ما حدّثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، وقولوا: آمنا بالله وكتبه ورسله، فإن كان حقا لم تكذبوهم وإن كان باطلا لم تصدقوهم ".أخرجه أبو

داود (2 / 124) وعبد الرزاق في " المصنف " (20059) وابن حبان (110) والدولابي في " الكنى " (1 / 58) والبيهقي (2 / 10) وفي " الشعب " (2 / 99 / 1) وأحمد (4 / 136) وابن منْدَه في " المعرفة " (2 / 266/ 2) من طريق الزهري: أخبرني ابن أبي نملة عن أبيه قال: كنت عند النبي ﷺ إذ دخل عليه رجل من اليهود فقال: يا محمد أتكلم هذه الجنازة؟ فقال النبي ﷺ: الله أعلم، فقال اليهودي: أنا أشهد أنها تكلم، فقال النبي ﷺ: فذكره. وإسناده ثقات رجال الشيخين غير ابن أبي نملة، قال البيهقي: هو نملة ابن أبي نملة الأنصاري. قلت: في " التقريب ": " إنه مقبول". فهو في عداد المجهولين، فالإسناد على هذا ضعيف. ولفظ أحمد: " إذا حدثكم ". ثم ظهر لي أنني كنتُ مخطئا في اعتمادي على قول الحافظ: " مقبول "، الذي يعني أنه غير مقبول عند التفرد، وذلك أنه هو نفسه قد ذكر في ترجمة (نملة ابن أبي نملة) من " التهذيب " أنه: " روى عنه – غير الزهري – عاصم ويعقوب ابنا عمر بن قتادة، وضمرة بن سعيد ومروان بن أبي سعيد، وذكره ابن حبان في (الثقات) وأخرج حديثه في (صحيحه)) انتهى كلام الألباني.

أقول: انظر . رحمك الله . إلى هذا الخلل، والتسرّع في تضعيف الرواة والأحاديث، وما سببه إلّا الاقتصار على كتب الرواة والجرح والتعديل المختصرة، والتي لا تخلو من فوائد ولطائف، ولكن فيمن لا اختلاف فيه من الرواة، وإلا فيجب البحث والتنقيب، والمراجعة والتدقيق، فما بَلغَ مَنْ بَلغَ إلا برجوعه للكُتب الكِبار، والتقصّي للرّوايات والأخبار.

المطلب الثاني:

كلام مفيد لبعض المتأخرين في عبد الله بن أبي صالح يُؤيد ما ذكرتُه

بعدما نقلتُ ما ذكرتُ، وأن عبد الله بن أبي صالح يحتج به في الحديث، رأيتُ كلاماً ماتعاً يُؤيّد ما ذكرته في الراوي ، فأحببتُ نقله ، وهو لأحد المعاصرين . جزاه الله خيراً . وهو الدكتور عبد الله بن ضيف الله الرحيلي . حفظه الله .، في تعليقه على كتاب: [مَنْ تُكلّم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث] للحافظ الذهبي، وزدتُ عليه إضافات، وجعلتها بين معكوفين للتوضيح، قال : (أقوال الأئمة فيه:

أ – الذين وثقوه:

وثقه ابن معين، انظر الجرح والتعديل: 79/6، قال ابن حجر: "وقال الساجي وتبعه الأزدي: "ثقة إلا أنه روى عن أبيه ما لم يتابع عليه"، التهذيب: 264/5، وفي المدخل للحاكم: ق59، "ولعباد بن أبي صالح أحاديث مناكير يرويها عنه غير الثقات، فأما أحاديث الثقات عنه فإنها مستقيمة ... ".

ب– الذين تكلموا فيه:

قال الذهَبِيّ: "قال علي بن المديني: ليس بشيء"، الميزان: 366/2، وقال ابن حجر أيضاً: "قال البخاري عن علي بن المديني: ليس بشيء"، التهذيب: 263/5، وذكره الحاكم فيمن عيب على مسلم إخراج حديثه فقال: قال البخاري قال عليٌّ أي ابن المديني .: عبّاد بن أبي صالح السمان ليس بشيء، ولعباد بن أبي صالح أحاديث مناكير يرويها عنه غير الثقات، فأما حديث الثقات عنه فإنها مستقيمة، ومسلم رحمه الله استشهد به في متابعة الحفاظ له"، المدخل: ق59، وقال ابن حجر: "قال البخاري في تاريخه الصغير: "منكر الحديث"، التهذيب: 264/5، وقال ابن حبان: "ينفرد عن أبيه بما لا أصل له من حديث أبيه، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد"، المجروحين: 155/2. قلت: أما قول ابن المديني: فالذي رأيت في التاريخ الكبير للبخاري ما يأتي: "وروى عنه حمّاد بن سلمة عن عمرو بن دينار: عن عباد بن ذكوان، عن ابن عباس رضي الله عنهما في نفقة المتوفى عنها، وقال شعبة وابن عيينة عن عمرو: عن عطاء عن ابن عباس . رضي الله عنهما.، قال علي: عباد ليس بشيء في هذا"، التاريخ الكبير: 38/6.

والفرق ظاهر بين هذه العبارة وبين العبارة التي نقلها الذهَبِيّ وابن حجر، فالتي نقلا إذا قالها الأئمة – ما عدا ابن معين– في راوٍ ما فإنه لا يحتج به، انظر ص128، من الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، بخلاف هذه العبارة التي في التاريخ الكبير، فإنها لا تسقط الاحتجاج عموماً بالراوي.**[أقول:** وهو كما قال؛ لأن نقل البخاري عن علي المديني قوله فيه: عباد ليس بشيء في هذا أي: في روايته عن أبيه أو في نفقة المتوفى عنها لا غير، فهذا لا يتابع عليه، وأن فيه شيئاً، كما تقدّم كلام الساجي قوله: ثقة، إلّا أنه روى عن أبيه ما لم يُتابع عليه. فكلام ابن المديني خاص في هذا، وهو روايته عن أبيه فقط**]**

وأما قول البخاري: "منكر الحديث" فالذي تبين لي أن نقلها في "ابن أبي صالح هذا"، وهم؛ لأنه قالها في شخص آخر اسمه عبد الله بن ذكوان . البصري .، رأيت ترجمته في التاريخ الكبير: 84/5 **[**وذكرها بعد عبد الله بن أبي صالح وترجمته رقم (230)**]**، وذكر فيه هذه اللفظة، وذكرها أيضاً فيه في التاريخ الصغير: 253/2، أما عباد بن أبي صالح ذكوان، أو عبد الله بن ذكوان أبو صالح فقد ذكره في الكبير: 83/5، ولم يقل فيه: "منكر الحديث" **[**بل قال بالحرف الواحد ما نصه عند ترجمته برقم (229): (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانُ: عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمِينُكَ عَلَى مَا يَصْدُقُكَ بِهِ صَاحِبُ الْيَمِينِ، رَوَى عَنْهُ هُشَيْمٌ، وَيُقَالُ عباد، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شَيْبَةَ أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ عَنْ عَبَّادِ بن أَبِي صَالِحٍ: عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا سَبْقَ إلا فِي نَصْلٍ أَوْ حَافِرٍ أَوْ خُفٍّ)83/5 . 84 **]**.

وكذلك الذهَبِيّ فرق في الميزان: 418،420/2 بين: عبد الله بن ذكوان وبين عبد الله بن ذكوان السمان، وإن كان قد نقل في الاثنين عن البخاري أنه قال: "منكر الحديث"؛ لأن نقلها في السمان ربما يكون وهماً أو أن ذلك خطأ من بعض النساخ، بدليل أنه لم ينقل ذلك في اسم عباد بن أبي صالح في الميزان: 366/2 مع أنه هو عبد الله بن ذكوان السمان، وانظر موضح أوهام الجمع والتفريق: 264/1–265.

جـ– حاصل الأقوال فيه:

نتيجة لما تقدم لم يثبت فيه جرح إلا قول ابن حبان، وهو وحده لا يلتفت إليه في جرح من وثقه ابن معين وغيره، وبناء على هذه النتيجة يحتج به، والله أعلم) [56] انتهى كلام د. عبد الله بن ضيف الله الرحيلي . جزاه الله خيراً.

والقول الذي تطمئن إليه النفس هو توثيق عَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّان، وحديثه لا ينزل عن مرتبة الحسن، وهذا هو الصحيح . والله أعلم .

الخاتمة:

وفيها أهم النتائج والتوصيات:

أولاً : النتائج

1– لمعرفة أقوال أهل الجرح والتعديل في الراوي الواحد أهمية بالغة في علم الرجال؛ إذْ لا يَجتمِعُ اثنانِ عَلَى توثيقِ ضعيف، ولا عَلَى تضعيفِ ثقة. وإنما يقعُ اختلافُ أهل الحديث في مراتبِ القُوَّةِ أو مراتبِ الضعف.

2– الحافظ أو المحدّث من أهل الجرح والتعديل يَتكلَّمُ بحسبِ اجتهادِهِ بقواعد يقوم عليها، وقُوَّةِ مَعارِفِه، فإن قُدِّرَ خطؤه في نقده، فله أجرٌ واحدٌ، فالحكم على الأحاديث محل اجتهاد المجتهدين.

3– عَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّان . رحمه الله تعالى . مختلف فيه، وقد وثقه جماعة من أهل الحديث منهم: يحيى ابن معين، والعجلي، وابن سيّد الناس وغيرهم، وتكلّم فيه جماعة منهم: علي بن المديني، وابن حِبّان.

4– إن القول الذي تطمئن إليه النفس هو توثيق عَبد اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّان، وحديثه لا ينزل عن مرتبة الحسن ، وهذا هو الصحيح . والله أعلم .

ثانياً : التوصيات:

1- أوصي إخواني الباحثين بالتأني في الكلام على الأحاديث والرُواة؛ فإنه قنطرة خطيرة، ووجوب الاستيعاب والتوسّع في كتب الرواة والرجال عند الكلام على الراوي الواحد.

2- وأوصي طلاب العلم بضرورة معرفة أقوال أهل الجرح والتعديل ؛ لإنصاف الرواة، وعدم كتْم ما قِيل فيهم جرحاً أو تعديلاً، ولأهل العلم من أهل الحديث بيان وتفصيل فيمن يُؤخذ بكلامه في الرواة، فليس الأمر على الإطلاق؛ لأن الكلام على الرواة قائم على ميزان دقيق، ولهذا قسّموا من تكلّمَ في رواة الأحاديث، من حيث التعنّت والتساهل والتوسّط في الألفاظ جرحاً وتعديلاً، ومَنْ يُقبل قوله مُفرداً أو جماعة، أو مفسراً أو غير مفسّر، فكل ذلك تجب مراعاته والالتزام به.

الهوامش:

(1) أخرجه ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال، واللفظ له،4/ 204، وأبو نعيم الأصبهاني، تاريخ أصبهان،1/ 196، والبيهقي، شعب الإيمان، 379/4، وقال عقبه: هذه الأسانيد، عن أنس بن مالك رضي الله عنه في هذا المعنى إذا ضممتهن إلى ما روي في هذا الباب، عن غيره أخذت قوّة. وقد توسعت في تخريجه في بحثي عن الحديث المذكور والله أعلم ..

(2) انظر: التاريخ الكبير للبخاري83/5 . 84، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي 15/ 116، وتاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام للذهبي444/3.

(3) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)3/ 182.

(4) أخرجه الترمذي في سننه باب ما جاء أن اليمين على ما يصدقه صاحبه. حديث رقم 1354، من طريق بلفظ: (اليَمِينُ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ)، وقال بعده: هذا حديث حسن غريب. وعبد الله بن أبي صالح هو أخو سهيل بن أبي صالح. لا نعرفه إلا من حديث هشيم، عن عبد الله بن أبي صالح.

(5) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال 201.

(6) في صحيحه ك: الأيمان، بَابُ يَمِينِ الْحَالِفِ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ حديث برقم 1653، رواه من طريق: عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مرفوعا، وعباد هو: عبد الله بن أبي صالح، كما نبه على ذلك جماعة.

(7) مختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم، المطبوع مع المستدرك 4/ 336، وجاء في مختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم للحافظ ابن الملقن 2938/6 ما نصه: (قال: صحيح –إن شاء الله–. قلت: رواه مسلم، وفيه عبد الله بن أبي صالح، وهو صالح).

(8) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة 562/1، ترجمة برقم 2782.

(9) إكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم415/5.

(10) انظر: إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال7/ 408، المغني في الضعفاء للذهبي1/ 337 ، وميزان الاعتدال2/ 420.

(11) انظر: مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار للعيني 301/1 ، 73/2.

(12) التاريخ الكبير83/5 . 84، وكذلك جاء في تاريخه الأوسط (الصغير)2/ 253 : (وَقَالَ عبد الصَّمد ثَنَا عبد الله بن ذكْوَان ثَنَا مُحَمَّد بن الْمُنْكدر عَن جَابر فِي الْأَذَان مُنكر الحَدِيث)، ويدل على أن الإمام البخاري يفرق بين ابن ذكوان المدني وهو عبد الله بن أبي صالح وابن ذكوان الآخر الذي ضعفه قوله في التاريخ الأوسط 1/ 239: (اسْم أبي صَالح السمان ذكْوَان الزيات الْمدنِي الَّذِي كَانَ يجلب الزَّيْت أَو السّمن إِلَى الْكُوفَة مولى جوَيْرِية الْغَطَفَانِي روى عَنهُ بنوه سُهَيْل وَعباد وَمُحَمّد وَصَالح بَنو أبي صَالح وَعَطَاء وَالْأَعْمَش) فقد ذكر من ابناء ذكوان عباد وهو عبد الله ابن أبي صالح.

(13) التاريخ الكبير6/ 38.

(14) موضح أوهام الجمع والتفريق 1/ 35 . 136.

(15) تاريخ الثقات 246.

(16) النفح الشذي شرح جامع الترمذي52/1.

(17) تهذيب الكمال 12/ 227.

(18) انظر: إكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم5/ 414، وشرح صحيح مسلم للنووي11/ 117، وقد تم تخريج هذا الحديث سابقا.

(19) الكفاية في علم الرواية108 . 109.

(20) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط 96 . 97.

(21) فتح الباري 384/1.

(22) ص283.

(23) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة في ترجمته برقم(2782) 562/1.

(24) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 6/ 79، وتهذيب الكمال 117/15، وإكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي7/ 408، وتهذيب التهذيب 5/ 263 – 264، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال 201، والتحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة للسخاوي 2/ 34، برقم (2024).

(25) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة للألباني4/ 332.

(26) المصدر السابق 14/ 1185.

(27) 2 /131.

(28) تالي تلخيص المتشابه للخطيب ترجمته برقم (123) 1/ 222.

(29) انظر: ذخيرة الحفاظ لابن طاهر المقدسي 291/1، وهو كتاب رتّب أحاديث الكامل لابن عدي مع التعليق عليها، وهنا لم يعّلق بالانقطاع، وأن ابن أبي صالح لم يدرك أنساً.

(30) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد19/7، والتاريخ الكبير28/2.

(31) انظر: تاريخ الإسلام للذهبي 6/ 268، والبداية والنهاية لابن كثير9/ 169.

(32) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال316/11 ، وانظر: تهذيب الكمال 28/ 352، وتهذيب التهذيب لابن حجر10 /256.

(33) تقريب التهذيب ص308، ترجمة برقم (3390).

(34) تقريب التهذيب (75).

(35) الجرح والتعديل 78/7، وذكر ذلك غيره ، انظر: تهذيب الكمال للمزي 116/15.

(36) مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار للعيني301/1.

(37) انظر: هذه القاعدة الشهيرة في : قواطع الأدلة في الأصول للسمعاني40/2، وقد توسّع الحافظ السخاوي في مسألة ثبوت الصحبة مع قول النافي في فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 4/ 91.

(38) تقريب التهذيب ص308، ترجمة برقم (3390).

(39) انظر: تهذيب الكمال للمزي15/ 116، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال7/ 408 ، وتهذيب التهذيب لابن حجر5/ 263.

(40) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة للألباني4/ 332.

(41) تقريب التهذيب 74.

(42) تقريب التهذيب 74.

(43) تقريب التهذيب 338، برقم 3836.

(44) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير449/3.

(45) تقريب التهذيب 328 برقم 3691.

(46) نتائج الأفكار بتخريج الأذكار1 /116. 118.

(47) تقريب التهذيب 94 برقم 252.

(48) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية 13/ 427.

(49) تقريب التهذيب 649 برقم 8172.

(50) فتح الباري بشرح صحيح البخاري 95/11.

(51) الهداية في علم الرواية مع شرحها الغاية للسخاوي 257/1.

(52) فتح المغيث 101/1، والهداية في علم الرواية مع شرحها الغاية للسخاوي 257/1 ، وانظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر، للجزائري 2/ 548.

(53) 5/1.

(54) سلسلته الأحاديث الصحيحة 795/6

(55) 6/ 712 . 713.

(56) تعليقه على كتاب: مَنْ تُكلّم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث للحافظ الذهبي 283 . 285.

المصادر والمراجع:

1- أبو أحمد بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، بيروت، الكتب العلمية، ط1، 1418هـ1997م.

2- أبوبكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تالي تلخيص المتشابه، " تح: مشهور بن حسن آل سلمان وآخر، دار الصميعي – الرياض، ط1، 1417هـ.

3- أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، موضح أوهام الجمع والتفريق، تح: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة – بيروت، ط1، 1407هـ.

4- أبوبكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، الكفاية في علم الرواية، تح: أبو عبدالله السورقي وآخر، المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

5- أبوبكر محمد بن هارون الرُّوياني، مسند الروياني، القاهرة، مؤسسة قرطبة، ط1، 1416هـ.

6- أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، تاريخ الثقات، دار الباز، ط1، 1405هـ-1984م.

7- أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، تح: بوران الضناوي وآخر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت،ط1، 1406هـ - 1985م.

8- أبو الحسن نور الدين علي الهيثمي ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تح: حسام الدين القدسي، القاهرة، مكتبة القدسي، 1414هـ، 1994م.

9- أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، تحـ: محمد سيدي، الدار الشامية، ط1، 1413.1993.

10- أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1414هـ/1993م.

11- أبو الخير محمد عبد الرحمن السخاوي ، " فتح المغيث شرح ألفية الحديث "، (ط1، لبنان: دار الكتب العلمية،1403هـ).

12- أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط2، 1392هـ.

13- أبو زكريا يحيى بن معين، البغدادي ، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تح: د. أحمد محمد نور سيف، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي،ط1، 1399 – 1979م.

14- أبوعبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، الرياض، دار المعارف، ط1، 1412هـ / 1992م.

15- أبوعبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، الرياض، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1422 هـ – 2002 م.

16- أبو عبد الله محمد بن سعد ، الطبقات الكبرى، تح: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط1، 1968م.

17- أبوعبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري ، المستدرك على الصحيحين، ومعه مختصر الذهبي ، تح: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية.

18- أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، السنن . الجامع الكبير. ، تح: بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998م.

19- أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، البداية والنهاية، تح:علي شيري، دار إحياء التراث العربي،ط1، 1408هـ – 1988م.

20- أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ. 1989م.

21- أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تح: سعد بن ناصر الشتري، السعودية، دار العاصمة، 1419هـ.

22- أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تح: محمد عوامة، حلب، دار الرشيد، ط1، 1406هـ.

23- أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار المعرفة – 1379هـ.

24- أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نتائج الأفكار

في تخريج أحاديث الأذكار، تح: حمدي السلفي، دمشق، دار ابن كثير، ط2، 1429هـ .
25- أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي، ذخيرة الحفاظ، تح: د. عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف، الرياض، ط1، 1416هـ -1996م.
26- أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني ، قواطع الأدلة في الأصول، تح: محمد حسن محمد، بيروت، دار الكتب العلمية ، 1418هـ . 1997م.
27- أبو محمد محمود بن أحمد بدر الدين العينى، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت ،ط1، 1427هـ - 2006م.
28- أبو نعيم أحمد بن الأصبهاني، تاريخ أصبهان، تح: سيد كسروي حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1410هـ-1990م.
29- أحمد بن عبد الله بن أبي الخير الخزرجي، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تح: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط5، 1416هـ.
30- الرازي ، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس التميمي ، "الجرح والتعديل "، (ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1952م).
31- طاهر بن صالح الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
32- عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، تح: موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1408هـ .
33- عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي، إكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، تح: يحْيَى إِسْمَاعِيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1419هـ - 1998م.
34- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تح: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، جده، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط1، 1413هـ - 1992م.
35- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير والأعلام، تح: د. بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003 م.
36- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تح: حماد بن محمد الأنصاري، مكة المكرمة، مكتبة النهضة الحديثة، ط2، 1387هـ - 1967م.
37- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، تح: محمد شكور بن محمود الحاجي مكتبة المنار - الزرقاء، ط1، 1406هـ - 1986م.
38- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، " ميزان الاعتدال في نقد الرجال "، تح: علي محمد البجاوي،(بيروت: دار المعرفة).
39- محمد بن إسماعيل البخاري ، "التاريخ الكبير"، تح: هاشم الندوي، (دمشق: دار الفكر).
40- محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تح: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط3، 1407هـ.
41- محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، تح: الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1409هـ.
42- مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري الحنفي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تح: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد وآخر، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر،ط1، 1422هـ - 2001م.
43- يوسف بن عبد الرحمن ، أبو الحجاج، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تح: د. بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1400هـ - 1980م.

Abdullah Bin Abi Saleh Al-Samman Al-Madani with regard to Documentation and Criticism

Zain Bin Mohammed Bin Hussein Al-Eidaroos

Abstract

Relying in speaking on the authority of the narrators of the Prophet's hadith on the brief books of narrators and men only is a method that is not acceptable to the solid scientific honesty that requires exertion of maximum effort, exploration and intense research. Consequently, the researchers should reach to a convincing result with solid proofs and arguments. Consequently, the present study investigated the narrator, Abdullah Bin Abi Saleh Al-Samman with regard to documentation and criticism. The researcher has carefully considered the issue under study, and referred to the fundamentals of the books of religious scholars, as to get a deep understanding after collecting the words of a scholars' knowledge, as to come out with a fair judgment, and an evidence-based result .

One of the most important goals of writing on the subject is to reach a fair scientific conclusion in judging the narrator Abdullah Bin Abi Salih without imitation, and to review the hadith scholars' opinions, old and new, in terms of criticism and approval regarding the narrator under study. The researcher chose the study subject because this narrator was not singled out for criticism and validation, and some of the hadith scholars limited their judgment on the narrator to summaries from the books of biographies, criticism, and validation, which led to his being weakened in his narration. The research consisted of an introduction and two sections, and in each section, there are two parts. The researcher presented the statements of the scholars who both criticized and validated the narration by Abdullah bin Abi Salih. Moreover, he clarified the claim of discontinuity between the Prophet Follower Abdullah bin Abi Salih and the Prophet Companion Anas bin Malik, May Allah be blessed him. Moreover, he discussed the statement of Al-Hafiz Ibn Hajar and some of his contemporaries regarding the narrator under study. Further, he mentioned some of the results and recommendations in the conclusion part, most important of which are: the necessity of knowing the statements of the scholars of criticism and validation regarding a single narrator. The judge from the scholars of criticism and validation speaks according to his own effort and the depth of his knowledge. If his error in his criticism is estimated, then he will have one reward. Abdullah Bin Abi Saleh Al-Samman - may Allah have mercy on him - was documented by a group of hadith scholars, including: Yahya Bin Ma'in, Al-Ajli, Ibn Sayyid Al-Nas and others. A group of scholars spoke about him, including Ali Bin Al-Madini, Ibn Hibban, and Ibn Hajar. What the rules of hadith require is the closest opinion - definitely to accept the hadith narration of Abdullah Bin Abi Saleh, and for this reason, Muslim included it in his Sahih .

Keywords: documentation, criticism, narrators, scholars.